

ضبط الجودة في ظل الاعتماد الأكاديمي السعودي:

دراسة تطبيقية على جامعة الملك خالد

Quality Control under the National Academic Accreditation: Applied Study on King Khalid University

حمود محمد آل عمر¹

¹ قسم إدارة الاعمال، كلية الاعمال، جامعة الملك خالد، homar@kku.edu.sa

تاريخ النشر: 2019/12/26

تاريخ القبول: 2019/11/12

تاريخ الاستلام: 2019/10/22

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور الادارة في ضبط جودة العملية التعليمية في ظل الالتزام بمتطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني، ومعرفة مدى استخدام معايير منهج سيجما سته (التزام ودعم القيادة، التغذية العكسية، التحسين المستمر والقياس، العمليات والانظمة، الموارد البشرية) ودورها في تحقيق ضبط الجودة، والتعرف على التحديات والمعوقات التي تعترض ضبط الجودة للعملية التعليمية.

بالنسبة للمنهج المعتمد، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما ان مجتمع الدراسة من استخدم الباحث الاستبانة لجمع المعلومات الأولية، وتشكل مجتمع الدراسة في جامعة الملك خالد، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من المجتمع لإجراء الدراسة عليهم بلغ حجمها (١٥٤) فرد، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها الدور الكبير للإدارة في ضبط العملية التعليمية في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني.

كلمات مفتاحية: ضبط الجودة، الاعتماد الأكاديمي، الجامعة

تصنيفات JEL : M10, M00, M19

¹ المؤلف المرسل: حمود محمد آل عمر، الإيميل: homar@kku.edu.sa

Abstract:

The study aims to identify the role of the administration in controlling the quality of the educational process in the commitment to the requirements of the national academic accreditation, and to know the extent of using the SIGMA approach compliance and support of leadership, feedback, continuous improvement and measurement, processes and systems, human resources, and their role in achieving quality control, and identify the challenges and obstacles of the educational quality process.

The descriptive analytical method is used in this study, where the researcher used the questionnaire to collect primary data through direct questions and inquiries. the study population consists of the KKU workers, and the study sample size was (154) people. The study concluded the great role of the KKU administration in controlling the educational process in light of the commitment to meet the requirements of the national academic accreditation.

Keywords: Quality controlling, Academic accreditation, University.

Jel Classification Codes: M10, M00, M19

1. مقدمة:

بدأ الاهتمام يتعاظم بالجودة الشاملة بشكل عام من خلال تطبيقاتها المختلفة في مختلف المؤسسات التعليمية، كما تتسابق تلك الجامعات نحو نيل الاعتماد الأكاديمي حيث تتسابق الجامعات السعودية نحو تحقيق أعلى درجات الجودة التعليمية وبالتالي تحقيق مكاسب محلية ودولية ومن أمثله ذلك سعي الجامعات نحو تحسين أوضاعها وتصنيفاتها الدولية بين الجامعات العالمية وهذا لا يأتي الا بضبط جوده العملية التعليمية نفسها وتحقيق التميز المؤسسي (الأكاديمي)، وبالتالي تحسين مخرجات الجامعات من الطلاب الجامعيين ومدى مواكبتهم لسوق العمل وتلبية احتياجاته الفعلية. ولقد أثبتت الدراسات والتجارب في عديد من دول العالم، ومنها دراسة (المهوشي، 2006م) ، ودراسة (الملحم، 2007م)، نجاحات عملية الأخذ بمسار الاعتماد الأكاديمي في النهوض بمؤسسات التعليم الجامعي، ومن ثم ضرورة السعي للحصول عليه بالنسبة للمؤسسات التعليمية، والاعتراف بها، وبرامجها المتنوعة، لإسهامه في تطوير أدائها وتحسين مخرجاتها وجعله الجامعة أكثر قدرة على الاستجابة لمجتمعها ولحاجات المستفيدين منها "ولقد أصبح الاعتماد الأكاديمي هدفاً رئيساً للمؤسسات بالإضافة إلى إرضاء العميل

الداخلي المتمثل في الطالب والأستاذ والعميل الخارجي المتمثل في أولياء الأمور، والمجتمع وسوق العمل، وذلك بتحسين المستمر للعمليات التربوي (محسن، 2007، صفحة 13).

• وفي هذه الدراسة يحاول الباحث الكشف عن عمليات ضبط الجودة في ظل الاعتماد الأكاديمي الوطني في الجامعات السعودية من خلال تركيز الباحث على دراسة وضع جامعه الملك خالد باهيا، لذلك فان هذه الدراسة تحاول الحصول على اجابه على التساؤل الرئيس الموالي:

• إشكالية الدراسة :

كيف تمارس جامعة الملك خالد عملية ضبط الجودة في ظل الاعتماد الأكاديمي الوطني؟
• فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية

-يوجد دور كبير للإدارة في ضبط العملية التعليمية في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني.

-توجد درجة كبيرة من الالتزام من إدارة الجامعة في ضبط العملية التعليمية في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني.

-توجد مؤشرات إيجابية تدعم توجه الجامعة وسعيها نحو استخدام معايير منهج سيجما ستة لتحقيق ضبط جودة العملية التعليمية في ظل الاعتماد الأكاديمي الوطني.

-توجد حاجة ملحة لوجود برامج تدريبية مستمرة (للموارد البشرية) سعيا لتحقيق ضبط جودة العملية التعليمية بالجامعة، وذلك لأن هذه البرامج تساهم في تنمية وتطوير الموارد البشرية لكي تساهم بفاعلية في تحقيق ضبط الجودة في العملية التعليمية .

-توجد تحديات ومعوقات تعترض ضبط الجودة للعملية التعليمية في جامعة الملك خالد في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني.

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آراء العينة حول ضبط الجودة بجامعة الملك خالد في ظل الالتزام بمتطلبات ومعايير الاعتماد الأكاديمي الوطني تعزى لاختلاف الفئة العمرية لأفراد العينة المشاركين في الدراسة الحالية.

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة حول دور الإدارة في ضبط جودة العملية التعليمية ومحور التحديات والمعوقات التي تعترض ضبط الجودة للعملية التعليمية في جامعة الملك خالد في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني تعزى

لاختلاف سنوات الخبرة لأفراد العينة من العاملين بجامعة الملك خالد من الموظفين والأكاديميين.

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة حول ضبط جودة العملية التعليمية في ظل متطلبات الاعتماد الأكاديمي تعزى لاختلاف المؤهل العلمي لأفراد العينة المشاركين في الدراسة الحالية، حيث أشارت النتائج أن الفروق تعود لصالح أعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه.

• أهمية الدراسة:

بالنسبة لأهمية الدراسة فهي تحقق أهميتين: الأولى علمية، بحيث تقدم فائدة علمية أكاديمية بما يتوقع أن تضيفه نتائجها لمزيد من الاهتمام بضبط الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي الوطني، وزيادة في أدبيات البحث العلمي. أيضا تقوم هذه الدراسة بالمساهمة في زيادة الإثراء المعرفي بالحقول الدراسية المتعلقة بضبط الجودة والاعتماد الأكاديمي أصولها ونشأتها لما قد تشكله نتائج هذه الدراسة من حافز قوي للقيام بدراسات مكملية، أو لمحاكاة الدراسة عينها في بيئات أخرى. بالنسبة للأهمية الثانية، فهي ذات طبيعة عملية، حيث من المتوقع أن تساعد نتائج الدراسة المهتمين والمعنيين بالأمر والتزود ببعض النتائج والتوصيات التي قد تثرى رغباتهم مما يساعدهم لاتخاذ القرار المناسب، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تقديم نموذج لتنفيذ عمليات ضبط الجودة الشاملة يمكن تطبيقه في جميع المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية.

• الدراسات السابقة:

بالنسبة للدراسات السابقة، فيمكن تلخيص أهمها فيما يلي:
- دراسة (العضاضي، 2008) بعنوان: معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي حالة تطبيقية جامعته الملك خالد بأبها، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة وتصنيف عوائق تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ودرجة أهميتها، وقد استخدمت الدراسة الاستبيان وطبقت على عينة من (102) عضو هيئة تدريس في ثلاث كليات بجامعة الملك خالد بأبها، وكان من أبرز نتائج الدراسة: ضعف الدعم المالي، وعدم قناعة القيادات بمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، وعدم وضوح معايير اختيار القيادات الأكاديمية، وعدم وجود سياسة واضحة لتحقيق الجودة الشاملة بالجامعة، وضعف الثقة في أعضاء هيئة التدريس، والمركزية والبيئنة البيروقراطية للعمل، وعدم وضوح معايير قياس الأداء، وقد أرجعت

الدراسة هذه المعوقات لعدة أسباب أهمها: انعدام الخبرات في مجال الجودة الشاملة وتطبيقاتها.

- دراسة (شنودة، 2007) بعنوان: أهم المواصفات القياسية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والعالم العربي، تهدف وتدور الدراسة حول إمكانية وضع مواصفات قياسية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والوطن العربي، استخدم الباحث منهج الفينومينولوجي فهذا المنهج يعالج الربط بين التحليلات السيكلوجية التربوية لواقع أهم المواصفات القياسية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وقد كانت أهم توصيات الدراسة ضرورة بناء نظام لإدارة المعرفة التربوية والتعليمية النوعية يتمثل في نظرة العاملين في التعليم النوعي للمعرفة على أساس أنها قوة وملكيه شخصية.

- دراسة (John Randal, 2001) وهي بعنوان: برامج ضمان الجودة والاعتماد والاعتراف وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم اعتراف متبادل للشهادات الأكاديمية عن طريق استخدام نظم الجودة وعلى أساس الحكم على المخرجات، بالإضافة إلى مبررات اعتماد مؤهلات التعليم العالي، وضرورة أن تكون معايير الاعتماد مبنية على مؤشرات مستمدة من الحاجات الفعلية للمستفيدين من خريجي التعليم العالي، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة التفكير في نظم لتبادل الاعتماد بين الدول لسهولة ضمان إعداد خريج يصلح للعمل في سوق تعتمد على نظام العولمة.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

لتحديد مفهوم الجودة لآبد من استعراض تعاريف وضعها الرواد الأوائل للجودة. يقول (Juran) "إن الجودة هي الملائمة للغرض أو الاستعمال" وفي تعريف آخر أورد أن الجودة هي " دقة متوقعة تناسب السوق بتكلفة منخفضة بمعنى مطابقة الاحتياجات" (علي، 2005، صفحة 68)

أما (Crosby) فيرى أن الجودة هي المطابقة للمواصفات و يقول بأن الجودة هي مسؤولية الجميع ورغبات المستهلك هي أساس التصميم " في حين عرفت ايضاً "هي قدرة المنتج على تلبية حاجات المستهلكين وبأقل تكلفة". بينما يشير (جابلونسكي، 2000) إلى "أن مفهوم إدارة الجودة الشاملة كغيره من المفاهيم الإدارية التي تتباين بشأنه المفاهيم والأفكار وفقاً لزواية النظر من قبل هذا الباحث أو ذاك إلا أن هذا التباين الشكلي في المفاهيم يكاد يكون متماثلاً في المضامين

الهادفة إذا أنه يتمحور حول الهدف الذي تسعى لتحقيقه المنظمة والذي يتمثل بالمستهلك من خلال تفاعل كافة الأطراف الفاعلة في المنظمة." (جوزيف، 2000، صفحة 28).

إن إدارة الجودة الشاملة تعني الإسهام الفعال للنظام الإداري والتنظيمي بكافة عناصره في تحقيق الكفاءة الاستثمارية للموارد المتاحة من مادة أولية ومعدات وقوى بشرية ومعلوماتية وإدارة وإستراتيجية ومعايير ومواصفات، بحيث تسهم جميعاً في السعي لتحقيق هدف المنظمة الذي يتركز في تحقيق الإشباع الأمثل للمستهلك الأخير من خلال تقديم السلع والخدمات بالموصفات القياسية ذات النوعية الجيدة والسعر الذي يتلائم مع قدراته الشرائية. وعرف (البكر، 2001) إدارة الجودة الشاملة على أساس التركيز على العمليات بأنها منهج نظري وتطبيقي لعملية متكاملة ومتناسقة من المفاهيم والوسائل والأساليب والخطوات الإجرائية المنظمة، التي تهدف إلى ضمان استمرارية جودة المنتج، أو الخدمة المقدمة. (البكر، 2001، صفحة 15)

ولذا يمكن القول بأن إدارة الجودة الشاملة عبارة عن "نظام يتضمن مجموعة الفلسفات الفكرية المتكاملة والأدوات الإحصائية والعمليات الإدارية المستخدمة لتحقيق الأهداف ورفع مستوى رضا العميل والموظف على حد سواء." (كاظم، 2000، صفحة 71)

ومنه يخلص الباحث التعريفات السابقة بالقول أن إدارة الجودة الشاملة تعرف بحسب الباحث بأنها «عملية إستراتيجية إدارية تركز على مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم "

2.2 الاعتماد الأكاديمي (Academic Accreditation)

عُرِفَ الاعتماد الأكاديمي بأنه " عملية مستمرة للتعرف على مدى تحقق المعايير والمؤشرات وتحديد نقاط القوة والضعف والعمل على تحسين الأداء لمختلف مجالات المنظمة ويتم ذلك من خلال الشواهد والأدلة المتمثلة في قواعد البيانات والمعلومات المتاحة" (أبو خليل، 2010، صفحة 41)

وعرف الاعتماد الأكاديمي بأنه "مجموعة من الإجراءات يتم من خلالها تقييم شامل للمؤسسة التعليمية وفقاً لمعايير محددة يترتب عليها إعطاء حكم حول مدى كفاءتها وأهليتها، للقيام بمسئولياتها المناطة بها والمراد أدائها بصورة جيدة ومناسبة." (محمد، 2005، صفحة

(283)

وفي مجال التعليم الجامعي يعد الاعتماد نهجاً فعالاً يضمن جودة العملية التعليمية ومخرجاتها ووضع وتنفيذ العمليات الإدارية المناسبة لتقييم عملية الإنجاز والمدى الذي عنده يتم تحقيق الأهداف، وتقييم مدى ملائمة الخريجين لسوق العمل، وتوفير المعلومات للمشاركين للتأكيد على جودة ومصداقية المخرجات "وتوجد علاقة وثيقة بين الاعتماد وضمان الجودة حيث يرى البعض أن الاعتماد هو نوع خاص من ضمان الجودة في التعليم يؤدي إلى اعتراف هيئة شرعية رسمياً بالمؤسسة التعليمية وبرامجها الأكاديمية، وأنها تعني بالمعايير التي تم تحديدها والإنفاق عليها من قبل الهيئة وما ينتج عنه منحها صفة معتمدة أم لا" (أمين، 2005، صفحة 705)

مما سبق يمكن القول أن الاعتماد يقصد به الاعتراف الرسمي بجودة المؤسسة التعليمية بهدف التعرف على مدى بقاء المؤسسة للمعايير التي تضعها هيئات أو تنظيمات الاعتماد، على أن يتم ذلك بشكل دوري، وبطرق منهجية وإجراءات معينة وبذلك تمنح المؤسسة الاعتماد ومن خلال عرض المفاهيم السابقة يعرف الباحث الاعتماد بأنه مجموعة من الأنشطة والإجراءات المستمرة والمعايير التي تستخدمها هيئة الاعتماد في فحص وتقييم المؤسسة التعليمية للتحقق من استيفاء الشروط والمقومات الأكاديمية والتنظيمية والإدارية التي تضمن تحقيق رؤية ورسالة وأهداف هذه المؤسسة بشكل يتلاءم مع المستويات المتعارف عليها عالمياً في نفس السياق، للاعتماد أهمية في مساعدة جميع العاملين في المؤسسة التعليمية على تبادل الخبرات والأفكار والآراء في تقويم العملية التعليمية والاستفادة منها في تحقيق التطوير المنشود، وأيضاً يساعد على تحديد جوانب القوة والضعف في الإمكانيات والبرامج الدراسية وتقديم المقترحات والوسائل المناسبة للتغلب عليها ووضع خطط العمل بتوقيات ومسئوليات وتحديد الإمكانيات اللازمة وتوضيح أهمية الاعتماد في تشجيع التميز، عن طريق وضع معايير وقواعد عامة لتقويم جودة التعليم، وتشجيع عمليات التحسين والتطوير، وكذلك ضمان وجود أهداف ملائمة ومحددة تحديداً واضحاً للمؤسسة أو البرنامج المعتمد، وقابلية تحقيق مثل هذه الأهداف والاستمرار في تحقيقها. ويمكن استعراض أهمية الاعتماد الأكاديمي في النقاط التالية: (أحمد، 2011، صفحة 92-94)

- تحفيز المؤسسات التعليمية على إجراء عملية التقويم الذاتي وتحسين نظامها.
- التعرف على المؤسسات أو البرامج التعليمية التي قامت بمحض اختيارها بأوجه نشاط محددة لتحسين نشاطها التعليمي، والنهوض ببرامجها المهنية.

- تحسين الخدمات المهنية طالما أن البرامج المعتمدة تعدل عن متطلباتها وفقاً للتغيرات التي تطرأ في مجال المعرفة الممارسات التطبيقية.
- ضمان وجود تقويم خارجي للمؤسسات التعليمية بحيث تتماشى مع السياسات والتوجهات الحديثة في التعليم.
- التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل في عصرنا الحالي أثر على متطلبات الوظائف ولذلك يجب أن يتمتع الخريجون بمهارات مهنية وأكاديمية عالية حتى تتولد لديهم القدرة على العمل في بيئة متغيرة.
- النمو المتزايد في عدد مؤسسات التعليم سواء الحكومية أو الأهلية أو العالمية والتي تقدم تعليم عالي (أي بعد المرحلة الثانوية) للطلاب، وبالتالي يجب أن يكون لدى المؤسسة أو البرنامج قدرة على التنافس عن طريق تقديم خدمات متوافقة مع معايير الجودة.
- إدارة المؤسسة أو التدريس في البرنامج يكون مبني على البحث التربوي وأفضل الممارسات وهو عملية واضحة للتحسين والمبنية على أفضل الممارسات في قطاع التربية وفي السوق المحلية توفر إطار نظري ونظام داعم للمساعدة في مقابلة وزيادة المتطلبات البيئية والقومية وأحياناً الدولية.
- فرصة لكسب مخرجات ذات قيمة وصدق ودعم من النظراء والاستفادة من دور التكنولوجيا لزيادة جهود التحسين.

3. منهجية للدراسة:

يتناول الباحث في هذا الجزء من الدراسة المنهج المستخدم في الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، أداة الدراسة التي تم استخدامها لجميع البيانات الأولية، بالإضافة إلى ذلك تحديد المعالجات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل وتفسير البيانات كما يلي:

1.3 مجتمع الدراسة والعينة:

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من العاملين بجامعة الملك خالد، حيث يشمل أعضاء هيئة التدريس والموظفين العاملين بإدارة ضبط الجودة بالجامعة. ولقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من المجتمع من العاملين بالجامعة بلغ حجمها (200) مفردة. وبعد استرجاع الاستبيانات استطاع الباحث الحصول على استجابات من عدد (154) استبانة، وهي التي جرى اعتمادها.

2.3 أدوات الدراسة:

تم استخدام استمارة الاستبيان، كأداة لجمع البيانات المطلوبة، كما تم تطبيق هذه الدراسة على مرحلتين، المرحلة الأولى هي مرحلة الدراسة الاستطلاعية لاختبار الاستبيان والتأكد من ملائمة ودقته وصدقه الإحصائي وذلك بتوزيع عدد محدود من الاستبيانات لتجربته، والمرحلة الثانية وهي مرحلة الدراسة الميدانية، حيث بلغ حجم العينة الاستطلاعية (31) مفردة. كذلك تم في هذه الدراسة مصدرين لجمع المعلومات والبيانات وهما المصادر الثانوية وتتمثل في الاستبيان والمصادر الأولية وتتمثل في الكتب والدوريات والرسائل والبحوث عن ضبط الجودة في ظل الاعتماد الأكاديمي الوطني، تكونت أداة الدراسة المطبقة في هذه الدراسة من أربعة محاور أساسية ويحتوي كل محور على (10) فقرات لقياس ما يهدف إليه البحث. وبالتالي فإن أداة الدراسة تحتوي على (40) فقرة، كما شملت أداة الاستبانة على عدد من المتغيرات المستقلة الخاصة بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة وهي: (العمر، سنوات الخبرة في العمل، المؤهل التعليمي).

4. عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

1.4 صدق الاتساق الداخلي:

إن الهدف من حساب مؤشرات الاتساق الداخلي هو قياس درجة ارتباط كل فقرة من فقرات الاستبيان مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه من خلال قياس قوة ارتباطها مع المحور، وللتحقق من مؤشرات الصدق لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة بلغت (1) مفردة، ولقد جاءت نتائج الاتساق الداخلي كمؤشر لقياس صدق الأداة، كما هو مبين بالجدول رقم (1) التالي، حيث بينت نتائجه أن جميع فقرات أداة الدراسة تمتعت بدرجة عالية من الصدق مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط التي تم حسابها عن طريق معامل الارتباط بيرسون من (0.362-0.923)، كما يتبين أن جميع قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً، ماعدا الفقرة رقم (22)، إلا أنها مقبولة إحصائياً، وبالتالي نستنتج مما سبق أن جميع فقرات أداة الدراسة تحقق أهداف القياس المرجوة منها.

الجدول 01: معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية للمحور

رقم الفقرة	معاملات الارتباط	رقم الفقرة	معاملات الارتباط
	المحور الأول: دور الإدارة في ضبط جودة العملية التعليمية في جامعة الملك خالد في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني		المحور الثاني: واقع عمليات ضبط الجودة للعملية التعليمية بجامعة الملك خالد في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني
1	0.416*	11	0.533**
2	0.667**	12	0.686**
3	0.753**	13	0.820**
4	0.730**	14	0.638**
5	0.866**	15	0.634**
6	0.733**	16	0.526**
7	0.818**	17	0.781**
8	0.830**	18	0.649**
9	0.519**	19	0.622**
10	0.720**	20	0.665**
	المحور الثالث: معرفة مدى استخدام معايير سيجما ستة (التزام ودعم القيادة، التغذية العكسية، التحسين المستمر والقياس، العمليات والانظمة، الموارد البشرية) ومعرفة دورها في تحقيق ضبط الجودة في ظل الاعتماد.		المحور الرابع: التحديات والمعوقات التي تعترض ضبط الجودة للعملية التعليمية في جامعة الملك خالد في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني.
21	0.362*	31	0.683**
22	0.331	32	0.842**
23	0.782**	33	0.825**
24	0.732**	34	0.727**
25	0.843**	35	0.923**
26	0.704**	36	0.740**
27	0.787**	37	0.670**
28	0.754**	38	0.783**
29	0.785**	39	0.771**
30	0.809**	40	0.787**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج SPSS

2.4 ثبات أداة الدراسة: تم التحقق من درجة الثبات الكلي لأداة الدراسة ومحاورها عن طريق معامل ألفا كرونباخ وذلك لقياس الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة، كما هو مبين بالجدول رقم (2) حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للثبات الكلي قد بلغت (0.952). وبالتالي نستنتج من ذلك أن أداة الدراسة حققت درجة عالية من الثبات، مما يطمئن الباحث إلى سلامة إجراءات بناء فقرات أداة الدراسة وملائمته لجمع البيانات المطلوبة لتحقيق أهداف الدراسة، كما تراوحت قيم الثبات للمحاور ما بين (0.853-0.925) وهذا يبين أن جميع المحاور تحقق درجة عالية من الثبات والمصدقية، مما يعني أنها تحقق أهداف القياس المرجوة في هذه الدراسة.

الجدول 02: معاملات ألفا كرونباخ لثبات المحاور والثبات الكلي لأداة الدراسة

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المحاور
0.886	10	المحور الأول: دور الإدارة في ضبط جودة العملية التعليمية في جامعة الملك خالد في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني
0.853	10	المحور الثاني: واقع عمليات ضبط الجودة للعملية التعليمية بجامعة الملك خالد في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني
0.882	10	المحور الثالث : معرفة مدى استخدام معايير سيجما ستة (التزام ودعم القيادة، التغذية العكسية، التحسين المستمر والقياس، العمليات والانظمة، الموارد البشرية) ومعرفة دورها في تحقيق ضبط الجودة في ظل الاعتماد الأكاديمي الوطني
0.925	10	المحور الرابع : التحديات والمعوقات التي تعترض ضبط الجودة للعملية التعليمية في جامعة الملك خالد في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني
0.952	40	الثبات الكلي للأداة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج SPSS

3.4 التحليل الوصفي للعينة:

تم توصيف عينة البحث بحسب الخصائص الديمغرافية (العمر، سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي)، كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول 03: التحليل الوصفي للعينة

النسبة المئوية %	العدد	المؤهل العلمي	النسبة المئوية %	العدد	الخبرة العملية بالسنوات	النسبة المئوية %	العدد	الفترة العمرية بالسنوات
12.3	19	بكالوريوس	18.8	29	5-1	14.9	23	20- إلى 30
22.1	34	ماجستير	21.4	33	6- إلى 10	31.2	48	31- إلى 40
65.6	101	دكتوراه	31.2	48	11- إلى 15	39.6	61	41- إلى 50
100.0%	154	المجموع	28.6	44	أكثر من 15 سنة	14.3	22	أكثر من 50 سنة
النسبة %	العدد	المؤهل العلمي	100.0%	154	المجموع	100.0%	154	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج SPSS

4.4 الإجابة عن الأسئلة البحثية:

يتناول الباحث في هذا الجزء من تحليل بيانات الدراسة، الإجابة عن الأسئلة البحثية التي تضمنتها الدراسة، حيث تم استخدام المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري وذلك لتقدير درجة استجابة أفراد العينة حول فقرات محاور أداة الدراسة، كما سيرد فيما يلي:

- السؤال الأول: ما دور الإدارة في ضبط جودة العملية التعليمية في جامعة الملك خالد في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني؟ للإجابة عن هذا السؤال يتناول الباحث فيما يلي تحليل آراء أفراد العينة من العاملين بجامعة الملك خالد بأبها والمشاركين في الدراسة الحالية والمتعلقة بفقرات المحور الأول من الدراسة التي والتي تهدف إلى التعرف على دور الإدارة في ضبط جودة العملية التعليمية في جامعة الملك خالد بأبها في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني.

الجدول 04: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول دور الإدارة في ضبط جودة العملية التعليمية في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني.

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	رقم العبارة
1	0.52	4.17	1
2	0.68	4.01	3
3	0.79	3.97	4
4	0.66	3.95	2
5	0.83	3.94	10
6	0.84	3.92	8
7	0.83	3.90	5
8	0.86	3.82	7
9	0.72	3.82	6
10	0.96	3.49	9
	0.55	3.90	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج SPSS

بينت النتائج بالجدول رقم (04) التالي استجابات أفراد العينة من العاملين بجامعة الملك خالد بأنها حول دور الإدارة في ضبط جودة العملية التعليمية في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني، حيث يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح العام لإجابات العينة بلغت (3.90) وانحراف معياري قدره (0.55). وبالتالي نستنتج من ذلك أن هناك دور بدرجة كبيرة للإدارة في عمليات ضبط جودة العملية التعليمية في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي بالجامعة، وهذا يعني أن هناك التزام بدرجة كبيرة لتطبيق متطلبات ضبط جودة العملية التعليمية من جانب إدارة الجامعة وإدارة ضبط الجودة من خلال الالتزام بالمعايير التي تحقق ذلك.

السؤال الثاني: ما واقع عمليات ضبط الجودة للعملية التعليمية بجامعة الملك خالد

في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني؟

وللتعرف على واقع عمليات ضبط الجودة للعملية التعليمية بجامعة الملك خالد بأبها في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني من خلال مشاركة العاملين بالجامعة بأرائهم في هذه الدراسة، يتناول الباحث تحليل وتفسير آراء أفراد العينة من العاملين المشاركين في الدراسة الحالية، كما هو مبين بالجدول التالي:

الجدول 05: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة حول واقع عمليات ضبط الجودة للعملية التعليمية في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	رقم العبارة
1	0.76	3.84	11
2	0.87	3.83	18
3	0.83	3.66	12
4	0.92	3.62	14
5	0.90	3.60	13
6	0.75	3.59	19
7	0.86	3.56	16
8	0.92	3.54	17
9	0.96	3.52	20
10	0.91	3.49	15
	0.60	3.63	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج SPSS

وبالتالي يستخلص الباحث من خلال تحليل آراء العينة من العاملين بجامعة الملك خالد بأبها المشاركين في الدراسة الحالية أن هناك تطبيق بدرجة كبيرة لعمليات ضبط جودة العملية التعليمية بالجامعة حيث أشارت النتائج إلى أن من أبرز ما يشير إلى وجود واقع إيجابي لعمليات ضبط الجودة للعملية التعليمية للجامعة يتمثل في أن هنالك تطبيق فعلي لمتطلبات وأسس ضبط الجودة بالجامعة في ظل تطبيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني، كما أن إدارة الجامعة تتطلع وبفضل تطبيقها لمتطلبات ضبط الجودة للحصول على شهادة الايزو العالمية، كما أن هناك تحديثات ورقابة على تطبيقات ضبط الجودة بالجامعة باستمرار تحقيقاً لمتطلبات الاعتماد.

السؤال الثالث: ما مدى استخدام معايير منهج سيجما ستة (التزام ودعم القيادة، التغذية العكسية، التحسين المستمر والقياس، العمليات والأنظمة، الموارد البشرية) وما دورها في تحقيق ضبط الجودة في ظل الاعتماد الأكاديمي الوطني؟

وللإجابة عن هذا السؤال يتناول الباحث في الجدول رقم (6) التالي تحليل وتفسير استجابات العينة المتعلقة باستخدام معايير منهج سيجما ستة (Sigma Six) التزام ودعم القيادة، التغذية العكسية، التحسين المستمر والقياس، العمليات والأنظمة، والموارد البشرية) وما دورها في تحقيق ضبط الجودة في ظل الاعتماد الأكاديمي الوطني:

تبين النتائج بالجدول رقم (6) التالي استجابات أفراد العينة من العاملين بجامعة الملك خالد بأبها والمشاركين في الدراسة الحالية والمتعلقة بمدى استخدام معايير منهج سيجما ستة ودورها في تحقيق ضبط الجودة في ظل الاعتماد الأكاديمي الوطني، حيث يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح العام لإجابات العينة بلغت (3.61) وانحراف معياري قدره (0.68). وبالتالي نستنتج من المؤشرات السابقة أن غالبية أفراد العينة يعتقدون بشكل عام أن هناك استخدام بدرجة كبيرة لمعايير منهج سيجما ستة لتعزيز دورها في تحقيق ضبط الجودة في ظل الاعتماد.

الجدول 06: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة حول واقع عمليات ضبط الجودة للعملية التعليمية بجامعة الملك خالد.

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
21	3.75	0.78	1
22	3.72	0.83	2
26	3.69	0.87	3
28	3.67	0.97	4
25	3.66	0.98	5
27	3.64	0.85	6
24	3.59	0.89	7
23	3.56	0.88	8
30	3.40	1.04	9
29	3.38	0.99	10
	3.61	0.68	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج SPSS

نستخلص من خلال تحليل آراء العينة من العاملين بجامعة الملك خالد بأنها والمتعلقة باستخدام معايير منهج سيجما ستة ودورها في تحقيق ضبط الجودة في ظل الاعتماد الأكاديمي الوطني، أن هناك مؤشرات إيجابية تدعم توجه الجامعة وسعيها نحو استخدام معايير منهج سيجما ستة لتحقيق ضبط جودة العملية التعليمية في ظل الاعتماد الأكاديمي الوطني ومن أبرز هذه المؤشرات أن إدارة الجامعة تمتلك درجة كبيرة من الالتزام والدعم الكاملين لتطبيق معايير ضبط الجودة كما لديها القدرة على توفير الإمكانيات المالية اللازمة لتطبيق عملية ضبط الجودة في ظل الالتزام بمعايير الاعتماد الأكاديمي الوطني. كما أشارت النتائج إلى وجود حاجة ملحة لوجود برامج تدريبية مستمرة (للموارد البشرية) سعياً لتحقيق ضبط جودة العملية التعليمية بالجامعة، وذلك لأن هذه البرامج تساهم في تنمية وتطوير الموارد البشرية لكي تساهم بفاعلية في تحقيق ضبط الجودة في العملية التعليمية.

السؤال الرابع: ما هي التحديات والمعوقات التي تعترض ضبط الجودة للعملية التعليمية في جامعة الملك خالد في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني؟

للإجابة عن هذا السؤال والخاص بأبرز التحديات والمعوقات التي تعترض ضبط الجودة للعملية التعليمية في جامعة الملك خالد في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني، يستعرض الباحث فيما يلي آراء العينة المتعلقة بذلك كما هو مبين بالجدول رقم (7) التالي:

الجدول 07: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول التحديات والمعوقات التي تعترض ضبط جودة العملية التعليمية بجامعة الملك خالد.

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
31	4.10	0.99	1
35	3.97	0.96	2
33	3.96	0.99	3
32	3.94	1.00	4
34	3.91	0.92	5
40	3.91	1.25	6
39	3.80	1.12	7
36	3.75	1.02	8

9	1.10	3.44	38
10	1.22	3.35	37
	0.76	3.81	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج SPSS

يستخلص الباحث من خلال تحليل وتفسير اتجاهات أفراد العينة المشاركين في الدراسة الحالية والمتعلقة بأهم المعوقات والتحديات التي تعترض تطبيق ضبط جودة العملية التعليمية في ظل الالتزام بمعايير ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني، فقد كشفت الدراسة عن وجود تحديات ومعوقات رئيسية تعترض إدارة الجامعة لتطبيق ضبط الجودة في العملية التعليمية ولعل من أبرزها ما يلي: انخفاض ثقافة ضبط الجودة وتحقيق الاعتماد الأكاديمي لدى الكثير من العاملين بالجامعة، البعد عن التخطيط الاستراتيجي، عدم تفهم أهمية ضبط الجودة من جانب بعض منتسبي الجامعة، عدم كفاية الميزانية المرصودة لمتطلبات تنفيذ وتطبيق ضبط الجودة بالجامعة، وعدم التزام الكثير من الجهات التي تتعامل معها الجامعة بمعايير ومتطلبات ضبط الجودة.

السؤال الخامس: ما آراء عينة الدراسة حول ضبط الجودة في ظل الاعتماد الأكاديمي الوطني، وذلك وفق متغيرات العينة (العمر، سنوات الخبرة العملية، والمؤهل العلمي)؟. للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بإجراء اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه، وذلك لقياس مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة باختلاف العمر، سنوات الخبرة، والمؤهل الدراسي)، كما سيرد في الجداول التالية:

جدول رقم (8) نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية باختلاف العمر والمتعلقة بضبط الجودة في ظل الاعتماد الأكاديمي الوطني

الدلالة الإحصائية	قيمة "ف" المحسوبة	المتوسطات الحسابية تبعا للفئة العمرية بالسنوات				محاور الدراسة
		50 سنة فأكثر	50-41	40-31	30-20	
0.035	2.938*	3.85	4.04	3.86	3.67	المحور الأول
0.04	2.785*	3.48	3.79	3.51	3.56	المحور الثاني
0.038	2.869*	3.45	3.80	3.51	3.44	المحور الثالث

0.035	2.937*	3.44	3.90	3.95	3.67	المحور الرابع
تم احتساب قيمة "ف" الجدولية عند درجات حرية (3، 150) ومستوى دلالة (0.05) حيث بلغت (2.60)						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج SPSS

بينت النتائج بالجدول رقم (8) السابق أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آراء العينة حول ضبط الجودة بجامعة الملك خالد في ظل الالتزام بمتطلبات ومعايير الاعتماد الأكاديمي الوطني تعزى لاختلاف الفئة العمرية لأفراد العينة المشاركين في الدراسة الحالية .

الجدول 09: نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية باختلاف سنوات الخبرة حول ضبط الجودة للعملية التعليمية.

الدلالة الإحصائية	قيمة "ف" المحسوبة	المتوسطات الحسابية باختلاف سنوات الخبرة				معايير ضبط جودة العملية التعليمية
		15 سنة فأكثر	15-11	10-6	5-1	
0.004	4.632**	4.08	3.97	3.78	3.66	المحور الأول
0.42	0.942	3.68	3.65	3.67	3.46	المحور الثاني
0.12	1.988	3.72	3.67	3.58	3.35	المحور الثالث
0.05	2.696*	3.78	3.91	3.99	3.50	المحور الرابع
تم احتساب قيمة "ف" الجدولية عند درجات حرية (3، 150) ومستوى دلالة (0.05) حيث بلغت (2.60)						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج SPSS

كشفت النتائج بالجدول رقم (9) السابق أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة حول دور الإدارة في ضبط جودة العملية التعليمية ومحور التحديات والمعوقات التي تعترض ضبط الجودة للعملية التعليمية في جامعة الملك خالد في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني تعزى لاختلاف سنوات الخبرة لأفراد العينة من العاملين بجامعة الملك خالد من الموظفين والأكاديميين.

الجدول 10: نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية باختلاف المؤهل التعليمي المتعلقة بضبط جودة العملية التعليمية.

الدلالة الإحصائية	القيمة الحسوبة "ف"	المتوسطات الحسابية المؤهل التعليمي			محاور ضبط جودة العملية التعليمية
		دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	
0.016	4.274*	3.99	3.71	3.75	المحور الأول
0.20	1.621	3.69	3.48	3.57	المحور الثاني
0.07	2.783	3.70	3.40	3.49	المحور الثالث
0.60	0.512	3.81	3.71	3.91	المحور الرابع

تم احتساب قيمة "ف" الجدولية عند درجات حرية (2، 151) ومستوى دلالة (0.05) حيث بلغت (3.00)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج SPSS

بينت نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) بالجدول رقم (10) أعلاه أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة المتعلقة بمحور ضبط جودة العملية التعليمية في ظل متطلبات الاعتماد الأكاديمي تعزى لاختلاف المؤهل العلمي لأفراد العينة المشاركين في الدراسة الحالية. بينما النتائج لم تثبت وجود فروق ذات دلالة إحصائية باختلاف المؤهل التعليمي في محاور ضبط الجودة الثلاث الأخرى للعملية التعليمية بجامعة الملك خالد في ظل متطلبات الاعتماد الأكاديمي.

4. خاتمة:

أولاً/ نتائج الدراسة: على ضوء تحليل وتفسير بيانات الدراسة والمتعلقة بضبط جودة العملية التعليمية بجامعة الملك خالد بأنها في ظل متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني، فقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت فيما يلي:

- بينت الدراسة الدور الكبير للإدارة في ضبط العملية التعليمية في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني.

- كشفت نتائج الدراسة أن هناك درجة كبيرة من الالتزام من إدارة الجامعة في ضبط العملية التعليمية في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني ومن أبرز ما يعزز ذلك أن إدارة الجامعة تتبنى تطبيق أسس ومتطلبات ضبط الجودة.

- أشارت النتائج إلى أن هناك أهمية كبيرة للتركيز على إيصال المعلومات لكافة منتسبي الجامعة للتعرف على تطبيقات تحسين جودة العملية التعليمية.

- بينت الدراسة أن هناك تطبيق بدرجة كبيرة لعمليات ضبط جودة العملية التعليمية بالجامعة حيث أشارت النتائج إلى أن من أبرز ما يشير إلى وجود واقع إيجابي لعمليات ضبط الجودة للعملية التعليمية للجامعة يتمثل في أن هنالك تطبيق فعلي لمتطلبات وأسس ضبط الجودة بالجامعة في ظل تطبيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني.
- بينت الدراسة أن إدارة الجامعة تتطلع وبفضل تطبيقها لمتطلبات ضبط الجودة للحصول على شهادة الايزو العالمية، كما أن هناك تحديثات ورقابة على تطبيقات ضبط الجودة بالجامعة باستمرار تحقيقاً لمتطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني.
- كشفت الدراسة أنه فيما يتعلق باستخدام معايير منح سيجما ستة ودورها في تحقيق ضبط الجودة في ظل الاعتماد الأكاديمي الوطني، أن هناك مؤشرات إيجابية تدعم توجه الجامعة وسعيها نحو استخدام معايير منح سيجما ستة لتحقيق ضبط جودة العملية التعليمية في ظل الاعتماد الأكاديمي الوطني ومن أبرز هذه المؤشرات أن إدارة الجامعة تمتلك درجة كبيرة من الالتزام والدعم الكاملين لتطبيق معايير ضبط الجودة كما لديها القدرة على توفير الإمكانيات المالية اللازمة لتطبيق عملية ضبط الجودة في ظل الالتزام بمعايير الاعتماد الأكاديمي الوطني.
- أشارت النتائج إلى وجود حاجة ملحة لوجود برامج تدريبية مستمرة (للموارد البشرية) سعياً لتحقيق ضبط جودة العملية التعليمية بالجامعة، وذلك لأن هذه البرامج تساهم في تنمية وتطوير الموارد البشرية لكي تساهم بفاعلية في تحقيق ضبط الجودة في العملية التعليمية.
- أظهرت الدراسة ان من أبرز التحديات والمعوقات التي تعترض إدارة الجامعة لتطبيق ضبط الجودة في العملية التعليمية هي البعد عن التخطيط الاستراتيجي.
- بينت الدراسة أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آراء العينة حول ضبط الجودة بجامعة الملك خالد في ظل الالتزام بمتطلبات ومعايير الاعتماد الأكاديمي الوطني تعزى لاختلاف الفئة العمرية لأفراد العينة المشاركين في الدراسة الحالية.
- كشفت الدراسة أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة حول دور الإدارة في ضبط جودة العملية التعليمية ومحور التحديات والمعوقات التي تعترض ضبط الجودة للعملية التعليمية في جامعة الملك خالد في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني تعزى لاختلاف سنوات الخبرة لأفراد العينة من العاملين بجامعة الملك خالد من الموظفين والأكاديميين.

- أظهرت نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة حول ضبط جودة العملية التعليمية في ظل متطلبات الاعتماد الأكاديمي تعزى لاختلاف المؤهل العلمي لأفراد العينة المشاركين في الدراسة الحالية، حيث أشارت النتائج أن الفروق تعود لصالح أعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه، مما يدل على أن لعضو هيئة التدريس من حملة الدكتوراه دور مؤثر في ضبط جودة العملية التعليمية في ظل متطلبات ومعايير الاعتماد.

ثانياً/ اقتراحات الدراسة:

- ضرورة ان تعمل الادارة على الحفاظ على الدور الكبير لها في ضبط العملية التعليمية في ظل الالتزام بتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني.
- ان تعمل الادارة على ان يكون تطبيق وتنفيذ متطلبات ضبط الجودة هو منهجها في تسير كافة الأعمال بالجامعة.
- ضرورة تمليك العاملين بالجامعة كافة المعلومات حول خطط الجامعة في الجودة والاعتماد الأكاديمي للجامعة.
- ضرورة تفعيل التحديثات والرقابة على تطبيقات ضبط الجودة بالجامعة باستمرار وذلك حتى يتم تحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني .
- ضرورة ان تعمل الادارة على تخصيص الموارد المالية اللازمة لتطبيقات الجودة والحصول على الاعتماد الأكاديمي الوطني.
- ضرورة تمكين العاملين من تفهم ثقافة ضبط الجودة وتحقيق الاعتماد الأكاديمي وهذا بدوره قد يسهل من خطط الجامعة في هذا المجال.
- ضرورة تحديث اللوائح والأنظمة والتي تعاني من الجمود والقدم وذلك حتى تواكب التطور الإداري والتقني وبالتالي تواكب عمليات ضبط الجودة بالجامعة.
- ضرورة أن يتبنى العاملين بالجامعة مبدأ ثقافة التغيير في العمل الإداري بالجامعة ومن شأن ذلك المساعدة في حصول الجامعة على الاعتماد الأكاديمي الوطني.
- ضرورة الإدراك الجيد والوعي من أعضاء هيئة التدريس لنظم ضبط الجودة والاعتماد الأكاديمي.

5. قائمة المراجع:

- عطية، محسن، (2007م)، الاعتماد الأكاديمي والجديد في التدريس، (عمان: دار المسرات)، الاردن.
- عبد الله، علي، (2005م)، الأداء المتميز، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي حول الاداء المتميز لحكومات والمنظمات، جامعة وقله، الجزائر.
- جابلونسكي، جوزيف، (2000م)، إدارة الجودة الشاملة، تطبيق إدارة الجودة الشاملة: نظرة عامة، ج2 تعريب عبد الفتاح السيد النعماني، (القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة "بميك" الجيزة)، مصر.
- البكر، محمد عبد الله، (2001م)، أسس ومعايير نظام الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية والتعليمية، المجلة التربوية. المجلد15، العدد 60، جامعة الكويت: الكويت .
- كاظم، خضير، (2000م)، إدارة الجودة الشاملة، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة)، الاردن.
- أبو خليل، محمد إبراهيم، (2010م)، التنسيق والتكامل بين كليات التربية وأجهزة تخطيط التعليم لتحقيق جودة الأداء وضمان الاعتماد، دراسة في مجلة التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية (أسد) العدد (62) مارس، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر.
- محمد، عبد الحميد محمد وقرني، أسامة محمود، (2005م)، استراتيجية مقترحة لتطوير منظومة إعداد المعلم في ضوء معايير الاعتماد لبعض الدول، المؤتمر السنوي13، الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية في الفترة من 24-25 يناير2005م، ج2، جامعة القاهرة، كلية تربية بني سويف، القاهرة، مصر. أمين، ماجدة محمد وآخران، (2005م)، الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي – دراسة تحليلية في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول، المؤتمر السنوي 13، الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، الفترة من 24 – 25 يناير2005، ج2، جامعة القاهرة، كلية تربية بني سويف، مصر.
- أحمد، إبراهيم أحمد، (2011م)، واقع الاعتماد التربوي في المدارس، (الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر)، مصر.